

مايو ٢٠٢٤

ملخص المشروع

المعايير الدولية للتقرير المالي[®]

مبادرة الإفصاحات—المنشآت التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات

ملخص المشروع

الفهرس

من صفحة	
٣	لمحة
٤	أسباب قيام مجلس المعايير الدولية للمحاسبة بتنفيذ هذا المشروع
٥	البحث عن حلول
٦	مسودة العرض على العموم
٧	معياري ١٩ — من يمكنه تطبيق هذا المعيار
٨	معياري ١٩ — تطبيق المعيار
٩	معياري ١٩ — متطلبات الإفصاح
١١	معياري ١٩ — كيفية متابعة وتحديث المعيار
١٢	الفوائد المتوقعة من معيار ١٩

ما هو معيار ١٩؟

يعمل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٩ "المنشآت التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات" جنباً إلى جنب مع المعايير الأخرى. وتطبق المنشأة التابعة المؤهلة لتطبيق هذا المعيار المتطلبات الواردة في المعايير الأخرى باستثناء متطلبات الإفصاح، وبدلاً من ذلك، تطبق المنشأة متطلبات الإفصاح المخففة الواردة في معيار ١٩.

وتوازن متطلبات الإفصاح المخففة في معيار ١٩ بين المعلومات التي يحتاج إليها مستخدمو القوائم المالية للمنشآت التابعة المؤهلة لتطبيق المعيار وبين توفير التكاليف لمعدي القوائم المالية. ومعيار ١٩ هو معيار اختياري للمنشآت التابعة المؤهلة. وتكون المنشأة التابعة مؤهلة لتطبيق المعيار إذا:

- لم تكن تخضع للمساءلة العامة؛
- كانت لها منشأة أم نهائية أو وسيطة توفر قوائم مالية موحدة متاحة لاستخدام العموم وملتزمة بالمعايير الدولية للتقرير المالي.

يمكن تطبيق معيار ١٩ فور صدوره.

خلفية المعيار

أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة (IASB) في مايو ٢٠٢٤ المعيار الدولي للتقرير المالي ١٩ لتبسيط إعداد القوائم المالية للمنشآت التابعة.

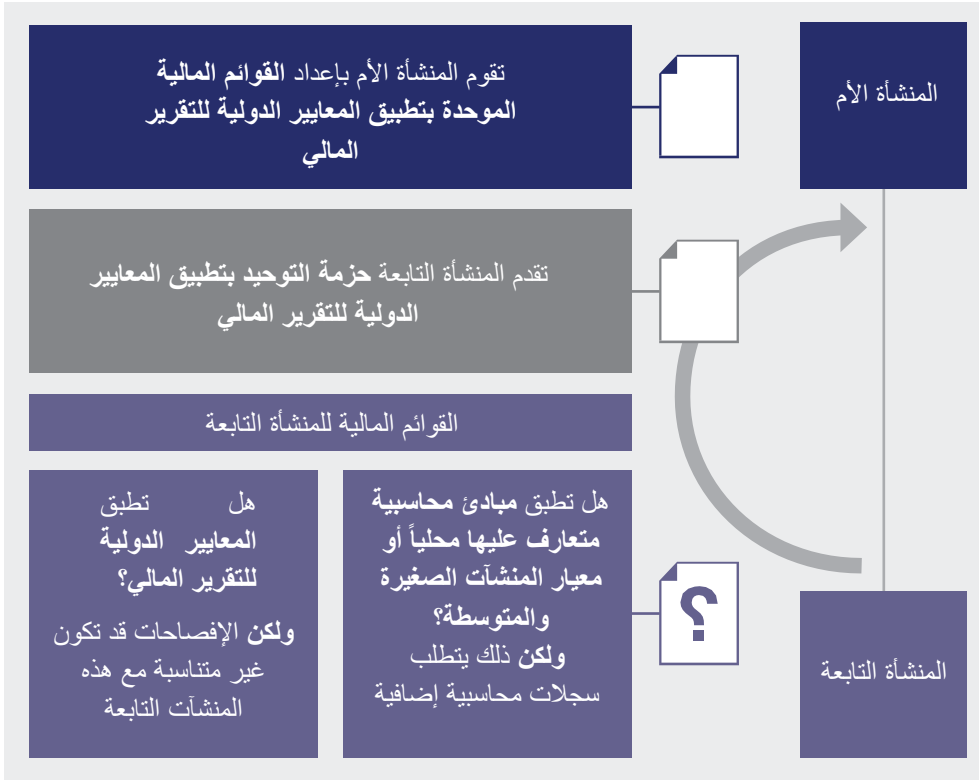
ويأتي هذا المعيار تتويجاً لمبادرة الإفصاحات التي أطلقها المجلس، وهي عبارة عن مجموعة من المشاريع التي تهدف إلى تحسين فاعلية الإفصاح في القوائم المالية.

ويقدم هذا المستند نبذة عن المشروع الذي نتج عنه معيار ١٩.

من شأن معيار ١٩ أن يبسط نُظْم وآليات إعداد التقارير للشركات، مما يخفض تكاليف إعداد القوائم المالية للمنشآت المؤهلة لتطبيق المعيار، مع الحفاظ على فائدة تلك القوائم المالية للمستخدمين.

أسباب قيام مجلس المعايير الدولية للمحاسبة بتنفيذ هذا المشروع

شكل ١ — المشكلة



لتبسيط عملية إعداد التقارير المالية وتخفيض تكلفتها على المنشآت التابعة مع الحفاظ على فائدة القوائم المالية

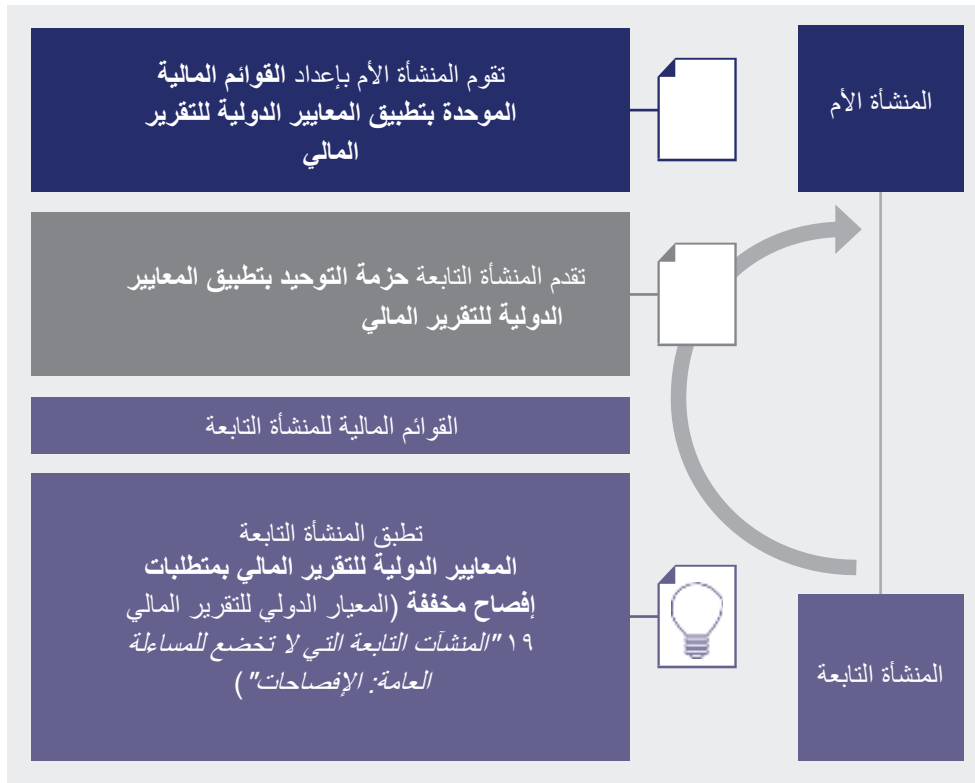
أضاف المجلس إلى خطة عمله المشروع الذي أدى إلى صدور معيار ١٩ استجابةً للمرئيات التي أبدتها أصحاب المصلحة على خطة العمل المطروحة للتشاور "Agenda Consultation" لعام ٢٠١٥. وقد ذكر أصحاب المصلحة أن بعض المنشآت التابعة ينبغي السماح لها بتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي بمتطلبات إفصاح مخففة.

وقد ظهرت هذه المرئيات نظراً للتعقيدات في إعداد القوائم المالية للمنشآت التابعة عندما تُعد المنشأة الأم قوائم مالية موحدة بتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي. وتنشأ هذه التعقيدات بغض النظر عما إذا كانت المنشآت التابعة تطبق مبادئ محاسبية متعارف عليها محلياً أو معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو المعايير الدولية للتقرير المالي بنسختها الكاملة. وقد أوضحت المرئيات ما يلي:

- أن المنشآت التابعة التي تطبق مبادئ محاسبية متعارف عليها محلياً أو معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة تواجه اختلافات في الإثبات والقياس بين القوائم المالية الخاصة بها والمبالغ التي يتم التقرير عنها إلى منشأتها الأم لأغراض توحيد المجموعة؛
- أن المنشآت التابعة التي تطبق المعايير الدولية للتقرير المالي قد تجنبت هذه المشكلة، ولكنها وجدت أن متطلبات الإفصاح لا تتناسب مع المعلومات التي يحتاج إليها مستخدمو قوائمها المالية.

البحث عن حلول

شكل ٢ — الحل



مرحلة البحث

أجرى مجلس المعايير الدولية للمحاسبة بحثاً بشأن ما إذا كان المعيار الجديد سيلقى ترحيباً من جانب الدول وستطبقه المنشآت التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة. ونظر المجلس أيضاً فيما إذا كانت متطلبات الإفصاح في معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمكن استخدامها لوضع هذا المعيار الجديد.

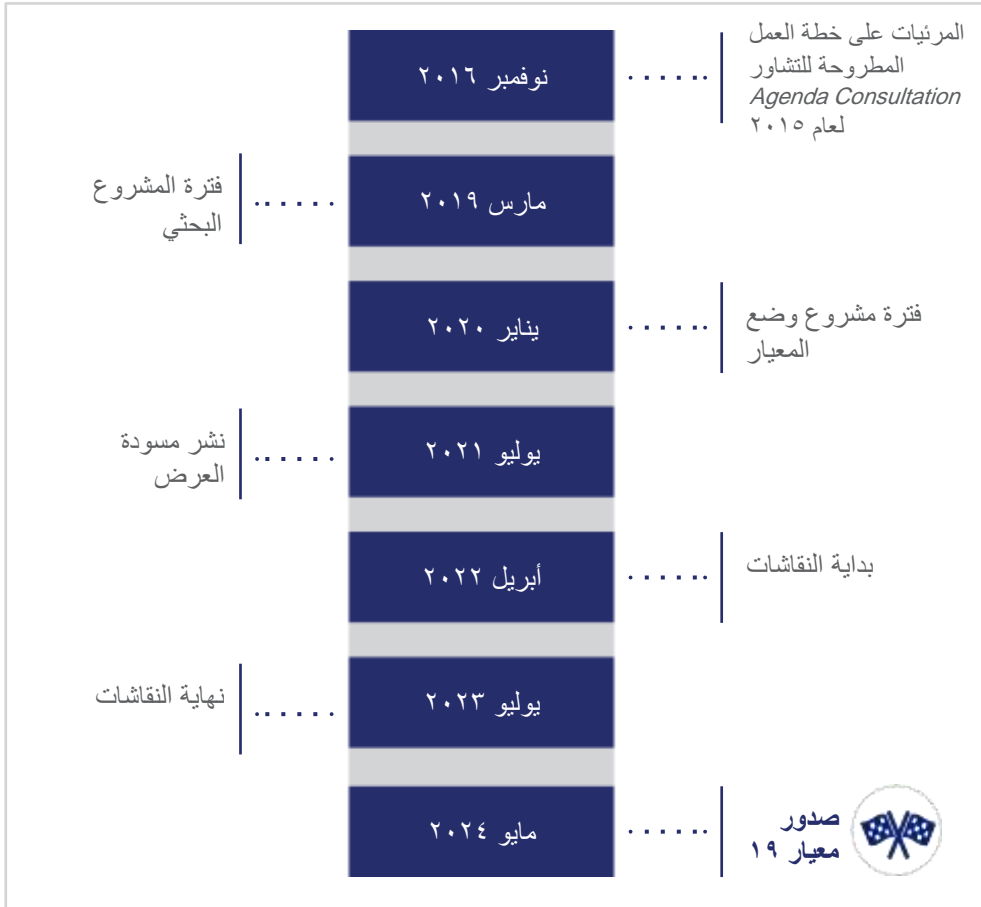
نتائج البحث

تبين من البحث ما يلي:

- أن المعيار الجديد سيلقى ترحيباً من جانب الدول والمنشآت التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة؛
- أن متطلبات الإفصاح في معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمكن استخدامها كنقطة انطلاق لوضع المعيار الجديد.

مسودة العرض على العموم

شكل ٣—الخط الزمني للمشروع



نشر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة مسودة العرض على العموم "المنشآت التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات" في يوليو ٢٠٢١. وانتهت فترة التعليق على المسودة بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٢٢. وقد طرحت المسودة معياراً جديداً يسمح للمنشآت التابعة المؤهلة لتطبيق المعيار أن تطبق المعايير الدولية للتقرير المالي بمتطلبات إفصاح مخففة.

مسودة العرض على العموم — في أرقام

٦٨	عدد خطابات التعليق	
٢٤	عدد فعاليات التواصل مع مختلف المناطق الجغرافية	
+٣٠٠	عدد التعليقات على متطلبات الإفصاح المقترحة	
١٢	عدد اجتماعات المجلس للنقاش بشأن الاقتراحات في مسودة العرض	

معيار ١٩ — من يمكنه تطبيق هذا المعيار؟

تخضع المنشأة التابعة للمساءلة العامة إذا:

- كانت أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية الخاصة بها يتم المتاجرة فيها في سوق عامة أو كانت هذه المنشأة بصدد إصدار مثل هذه الأدوات للمتاجرة فيها في سوق عامة (سوق أوراق مالية وطنية أو أجنبية أو سوق للتداول خارج المنصة، بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية)؛ أو
- كانت تحتفظ بأصول بصفقتها راعية لمصالح قطاع عريض من الأطراف الخارجية، باعتبار أن ذلك أحد أعمالها الرئيسية (على سبيل المثال، يستوفي هذا الضابط الثاني في الغالب البنوك، والاتحادات الائتمانية، وشركات التأمين، والوسطاء/المتعاملين في الأوراق المالية، وصناديق الاستثمار المشترك، وبنوك الاستثمار).

تستطيع المنشآت التابعة المؤهلة تطبيق معيار ١٩

- يُسمح للمنشآت التابعة المؤهلة أن تطبق معيار ١٩ في قوائمها المالية الموحدة أو المنفصلة أو المنفردة. وتكون المنشأة التابعة مؤهلة لتطبيق المعيار إذا:
- لم تكن تخضع للمساءلة العامة؛
- كانت لها منشأة أم نهائية أو وسيطة توفر قوائم مالية موحدة متاحة لاستخدام العموم وملتزمة بالمعايير الدولية للتقرير المالي.

شكل ٤ — ما المقصود بالمساءلة العامة؟

تخضع المنشأة للمساءلة العامة إذا:



كانت أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين الخاصة بها يتم المتاجرة فيها في سوق عامة

أو



كانت تحتفظ بأصول بصفقتها راعية لمصالح الآخرين (على سبيل المثال، المصارف وشركات التأمين)

معيار ١٩ — تطبيق المعيار

تطبق المنشأة التابعة المؤهلة معيار ١٩ عن طريق تطبيق المتطلبات الواردة في المعايير الأخرى باستثناء متطلبات الإفصاح، وبدلاً من ذلك، تطبق المنشأة متطلبات الإفصاح المخففة الواردة في معيار ١٩.

شكل ٥—مثال لكيفية تطبيق معيار ١٩

- معيار ١٩ هو معيار للإفصاحات فحسب. وهو لا يشتمل على:
- متطلبات للإثبات والقياس والعرض. وتظل المتطلبات الواردة في المعايير الأخرى واجبة التطبيق.
 - إرشادات بشأن تطبيق متطلبات الإفصاح. وتظل الإرشادات الواردة في المعايير الأخرى متاحة للعمل بها.

العرض العادل

لتحقيق العرض العادل، تنظر المنشأة التابعة التي تطبق معيار ١٩ فيما إذا كانت ستقدم إفصاحات إضافية إذا كان التزامها بمتطلبات معيار ١٩ لن يكفي حتى يفهم مستخدمو قوائمها المالية المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدققاتها النقدية.

النص على الالتزام

إن معيار ١٩ هو جزء من المعايير الدولية للتقرير المالي، ولذلك تقرر المنشأة التابعة المؤهلة التي تطبق معيار ١٩ بأنها قد التزمت بالمعايير الدولية للتقرير المالي وتنص على أنها قد طبقت معيار ١٩.

التقرير عن بنود المخزون

يُطبَّق المعيار ذو الصلة؛ وفي هذه الحالة، تطبق المنشأة التابعة المؤهلة معيار المحاسبة ٢ "المخزون".

متطلبات الإثبات والقياس والعرض

لا تُطبَّق متطلبات الإفصاح في معيار المحاسبة ٢. وبدلاً من ذلك، تطبق المنشأة التابعة المؤهلة متطلبات الإفصاح في معيار ١٩، الواردة تحت العنوان الفرعي "المعيار الدولي للمحاسبة ٢/المخزون".

متطلبات الإفصاح

متطلبات الإفصاح الواردة في المعايير الأخرى والتي لا تزال منطبقة على المنشأة التابعة المؤهلة تم إدراجها في معيار ١٩ تحت العناوين الفرعية ذات الصلة.

معيار ١٩ — متطلبات الإفصاح

شكل ٦— مبادئ تخفيف متطلبات الإفصاح

معلومات عن قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية والبقاء كمنشأة مستمرة	السيولة والملاءة
معلومات عن قدرة المنشأة على الوفاء بواجباتها	التدفقات النقدية والواجبات والتعهدات والالتزامات المحتملة على المدى القصير
معلومات عن كيفية قياس المبالغ في القوائم المالية، بما في ذلك المدخلات (على سبيل المثال، الاجتهادات والتقديرات المهمة) المستخدمة في تلك العمليات الحسابية	عدم التأكد المحيط بالقياس
معلومات عن تحليل المبالغ المعروضة في القوائم المالية إلى الأجزاء المكونة لها	تفصيل المبالغ
معلومات عن السياسة المحاسبية التي طبقتها المنشأة وبخاصة عند وجود أكثر من خيار واحد للسياسات المحاسبية	خيارات السياسات المحاسبية

المتطلبات

متطلبات الإفصاح في معيار ١٩ هي نسخة مخففة من المتطلبات الواردة في المعايير الأخرى. وقد طبق مجلس المعايير الدولية للمحاسبة نفس المبادئ الخاصة بتخفيف متطلبات الإفصاح التي طبقتها عند وضع معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

استطاع المجلس الاستفادة من عمله السابق بشأن متطلبات الإفصاح في معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة باعتباره نقطة انطلاق عند وضع معيار ١٩. ويُعزى هذا إلى أن المنشآت التابعة المؤهلة هي فئة فرعية من المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وقد ترتب على هذا النهج قدرة المجلس على إعداد مسودة العرض على العموم بصورة أكثر كفاءة مستخدماً العمل الذي كان قد أنجزه بالفعل.

مبادئ تخفيف متطلبات الإفصاح

عندما استخدم المجلس متطلبات الإفصاح التي في المعايير الدولية للتقرير المالي لوضع متطلبات الإفصاح الخاصة بمعيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وضع المجلس مجموعة من المبادئ لمساعدته في تحديد المعلومات التي تهم مستخدمي القوائم المالية للمنشآت التي لا تخضع للمساءلة العامة.

معيار ١٩ — متطلبات الإفصاح

يمكن معيار ١٩ المنشآت التابعة المؤهلة من تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي بمتطلبات إفصاح مخففة.

عدل مجلس المعايير الدولية للمحاسبة متطلبات الإفصاح الخاصة بما يلي:

المعيار الدولي للتقرير المالي ٧ "الأدوات المالية: الإفصاحات"

قبل المجلس المرئيات التي تم إيدؤها بشأن مسودة العرض على العموم والتي أفادت بأن متطلبات الإفصاح المقترحة بشأن المخاطر الائتمانية كانت شاقة وغير متناسبة مع احتياجات مستخدمي القوائم المالية لمعظم المنشآت التابعة المؤهلة. ويتطلب معيار ١٩ من المنشآت التابعة المؤهلة التي توفر التمويل للعملاء باعتبار أن ذلك نشاط عمل رئيسي لها تقديم بعض الإفصاحات بشأن المخاطر الائتمانية التي يتطلبها المعيار الدولي للتقرير المالي ٧ "الأدوات المالية: الإفصاحات"، على سبيل المثال، لشرح كيف أن ممارسات إدارة المخاطر الائتمانية للمنشأة ترتبط بإثبات وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

المعيار الدولي للمحاسبة ٧ "قائمة التدفقات النقدية"

يتطلب معيار ١٩ من المنشأة التابعة المؤهلة مطابقة التغيرات في الالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية. وهذا المتطلب هو نسخة مبسطة من الفقرة ٤٤ أ من المعيار الدولي للمحاسبة ٧ "قائمة التدفقات النقدية".

لم يخفف مجلس المعايير الدولية للمحاسبة متطلبات الإفصاح الخاصة بما يلي:

المعيار الدولي للمحاسبة ٣٣ "ربحية السهم" والمعيار الدولي للتقرير المالي ٨ "القطاعات التشغيلية"

المنشآت التابعة المؤهلة لتطبيق معيار ١٩ غير مطالبة بتطبيق معيار المحاسبة ٣٣ "ربحية السهم" ولا معيار التقرير المالي ٨ "القطاعات التشغيلية"، ولكنها قد تطبق هذين المعيارين طواعية. وإذا أفصحت المنشأة التابعة المؤهلة عن ربحية السهم، فإنها تكون مطالبة بتطبيق معيار المحاسبة ٣٣. وقد اتخذ المجلس قراراً بأنه إذا حددت المنشأة التابعة المؤهلة أن ربحية السهم هي معلومات ملائمة لمستخدمي قوائمها المالية، فإن متطلبات الإفصاح في معيار المحاسبة ٣٣ يجب أن تكون هي أيضاً متطلبات ملائمة. ولذلك، لا يشتمل معيار ١٩ على متطلبات إفصاح مخففة لمعيار المحاسبة ٣٣.

وإذا أفصحت المنشأة التابعة المؤهلة عن معلومات بشأن القطاعات دون الالتزام بمعيار التقرير المالي ٨، فإن معيار ١٩ يحظر وصف تلك المعلومات بأنها معلومات قطاعية ويتطلب من المنشأة التابعة المؤهلة التي تقدم تلك المعلومات بيان أساس تلك الإفصاحات.

المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ "عقود التأمين"

قدم المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ "عقود التأمين" نموذجاً محاسبياً جديداً لعقود التأمين. وتفيد الإفصاحات التي يتطلبها معيار التقرير المالي ١٧ مستخدمي القوائم المالية للمنشأة في معرفة كيفية تطبيق المنشأة لهذا النموذج. وقد اتخذ المجلس قراراً بعدم تضمين متطلبات إفصاح مخففة فيما يخص معيار التقرير المالي ١٧ في هذه المرحلة.

معيار ١٩ — كيفية متابعة وتحديث المعيار

مسودة العرض على العموم "الاستدراكية"

أثناء إعداد معيار ١٩، وضع مجلس المعايير الدولية للمحاسبة في اعتباره متطلبات الإفصاح الواردة في المعايير حتى ٢٨ فبراير ٢٠٢١.

وقد تم تضمين متطلبات الإفصاح التي تم إضافتها أو تعديلها بعد ذلك التاريخ دون تغيير في معيار ١٩. وعلى سبيل المثال، تنطبق على المنشآت التابعة المؤهلة التي تطبق معيار ١٩ متطلبات الإفصاح الجديدة بشأن "ترتيبات تمويل المعاملات مع الموردين" (التي عدلت معيار المحاسبة ٧ ومعيار التقرير المالي ٧).

وسيقوم المجلس بنشر مسودة عرض على العموم "استدراكية" تضم التعديلات المقترحة إدخالها على معيار ١٩ بشأن متطلبات الإفصاح التي تم إضافتها إلى، أو تعديلها في، سائر المعايير خلال الفترة من ٢٨ فبراير ٢٠٢١ إلى مايو ٢٠٢٤. وسيقوم المجلس بوضع تلك التعديلات المقترحة على معيار ١٩ عن طريق تطبيق المبادئ الخاصة بتخفيف متطلبات الإفصاح.

ويخطط المجلس لنشر تلك المسودة في أقرب وقت ممكن.

سيتم تعديل معيار ١٩ عند الحاجة لضمان تحديثه واتساقه مع أي متطلبات إفصاح يتم استحداثها أو تعديلها في سائر المعايير.

عندما ينشر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة مسودة لعرض معيار جديد أو معدل على العموم، سيقتراح المجلس أيضاً تعديلات استتباعية على معيار ١٩.

وعلى سبيل المثال، يخطط المجلس لنشر مسودة لعرض تعديلات مقترحة على المعيار الدولي للمحاسبة ٢٨ "الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة". وقد اتخذ المجلس قراراً مبدئياً بطرح متطلبات إفصاح جديدة وتعديلات استتباعية على معيار ١٩.

شكل ٧—متابعة وتحديث معيار ١٩

إدراج التعديلات المقترحة على معيار ١٩ في مسودة العرض على العموم الخاصة بكل معيار جديد أو معدل

تطبيق مبادئ تخفيف متطلبات الإفصاح وتقييم التكاليف والمنافع للمنشآت التابعة المؤهلة

تلقي المرئيات وإصدار المعيار الجديد أو المعدل، والتعديلات الاستتباعية على معيار ١٩

الفوائد المتوقعة من معيار ١٩

من شأن معيار ١٩ أن يبسط نُظْم وآليات إعداد التقارير للشركات، مما يخفض تكاليف إعداد القوائم المالية للمنشآت المؤهلة لتطبيق المعيار، مع الحفاظ على فائدة تلك القوائم للمستخدمين.

الفوائد التي تعود على المنشآت

يوفر معيار ١٩ فرصة للمنشآت للاستفادة من توفير التكاليف وتبسيط عملية إعداد التقارير دون الانتقاص من الفائدة التي يحصل عليها المستخدمون من القوائم المالية للمنشآت التابعة المؤهلة. وسيتمدد هذا التوفير من المنشآت التابعة إلى المجموعة التي تنتمي إليها تلك المنشآت مما يفيد في النهاية ملاك المجموعة. وسوف تتباين هذه الفوائد تبعاً لظروف المنشأة، بما في ذلك:

- المتطلبات المحاسبية التي تطبقها المنشأة التابعة المؤهلة في الوقت الحالي؛
- الإعدادات الخاصة بنُظْم وآليات إعداد التقارير داخل المجموعة؛
- عوامل أخرى، مثل الأنظمة واللوائح المنطبقة.

وسوف تستفيد المنشآت التي تقوم بالتحول من معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها محلياً إلى معيار ١٩ من التوفيق بين السياسات المحاسبية والتخلص من ازدواج السجلات المحاسبية وما يرتبط بذلك من تبسيط في النظم.

وسوف تستفيد المنشآت التي تقوم بالتحول من متطلبات الإفصاح في المعايير الأخرى إلى معيار ١٩ من تخفيف متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للمنشآت التابعة المؤهلة، ومن ثم، توفير الوقت والتكلفة والجهد الذي ينطوي عليه إعداد ومراجعة تلك القوائم المالية.

الفوائد التي تعود على الدول

سيؤدي قيام الدول باعتماد معيار ١٩ أو إقرار العمل به أو إتاحة تطبيقه بأية صورة أخرى إلى الحد من أعباء إعداد التقارير وتكاليف ممارسة الأعمال دون الانتقاص من المعلومات التي يحتاج إليها مستخدمو القوائم المالية للمنشآت التابعة المؤهلة، مما يزيد من جاذبية تلك الدول للمستثمرين ومؤسسات الأعمال.

الفوائد المنهجية الطويلة المدى

من المتوقع أيضاً أن يؤدي تمكين المنشآت التابعة من تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي بمتطلبات إفصاح مخففة إلى ما يلي:

- تحسين تطبيق تلك المعايير، مما سيحسن من جودة القوائم المالية للمنشأة التابعة والمعلومات التي يتم تقديمها للمستخدمين؛
- الحد من الحاجة إلى المعرفة المتخصصة في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها محلياً والحد من تكاليف التدريب والتعليم التي تتعلق بنظم إعداد التقارير وزيادة القدرة على نقل الموظفين بين المهام وبعضها.

من الضروري اعتماد معيار ١٩ على مستوى العالم للاستفادة من كامل إمكانات المعيار.

حجم الفرص التي يوفرها معيار ١٩ عبر مختلف الدول التي تطبق المعايير الدولية للتقرير المالي:

- ١٣٧ دولة
تتطلب من المنشآت التي لا تخضع للمساءلة العامة تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي، أو تسمح لها بذلك
- ١٥٠ دولة
تتطلب من المنشآت التي لا تخضع للمساءلة العامة تطبيق معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو مبادئ محاسبية متعارف عليها محلياً، أو تسمح لها بذلك

المصدر: [الموقع الإلكتروني لمؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي](#)، أغسطس ٢٠٢٣



Columbus Building 7
Westferry Circus
Canary Wharf
London E14 4HD, UK

+44 (0) 20 7246 6410
customerservices@ifrs.org
ifrs.org

الهاتف
البريد الإلكتروني

International Financial Reporting Standards®, IFRS Foundation®,
IFRS®, IAS®, IFRIC®, SIC®, IASB®, ISSB™, IFRS for SMEs®

حقوق التأليف والنشر محفوظة لمؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي في عام © ٢٠٢٤

